التربية البيئية: إستراتجية للتنمية المستدامة

الأستاذ الدكتور :علي غربي جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر

الأستاذ ة:فتيحة طويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التربية البيئية، كإستراتجية تسهم في الحفاظ على البيئة وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة. تقوم على اختيار المعرفة التى تدعم قضايا التنمية المستدامة، وتظهر مهارات التعلم والتصورات والقيم التى تقود المواطنين، وتدفعهم بل وتعززهم للحصول على مصادر رزق مستدامة، وهذا بعد تناول مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها، وتوضيح الحاجة اللازمة لوجود إستراتجية لتحقيق التنمية المستدامة.

Summary:

This study aims to show the role and the importance of environmental education as a strategy helps to keep the environment and satisfy Sustainable development based on the choice of knowledge which supports the cases of Sustainable development and shows the learning's skills and the values that guide the citizens and strengthen them to gain an infinite resources of daily bread. All that, after defining the concept of Sustainable development, it's principals and to explain why we need to find a strategy satisfies Sustainable development?

مقدمة

ازداد الاهتمام في الوقت الحاضر بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي تدعو لتلبية حاجات الإنسان من التنمية دون إلحاق الضرر بالموارد البيئية، لتستفيد منها أجيال الحاضر والمستقبل، ولا تتعرض لتهديدات الحرمان من الموارد التي تحمي وجودها وتحقق عيشها المستدام. وذلك بعد أن شهد العالم تسارعا ملحوظا في وتيرة التنمية التي أدت إلى ضغوطات متزايدة على موارد البيئة، وساهمت في ظهور مشكلات بيئية واقعية تهدد حياة الإنسان في الحاضر والمستقبل، وقد أشارت إلى ذلك بوضوح تقارير الألفية حول صحة النظم البيئية، التي نفذته مؤسسات الأمم المتحدة، وتناولته توصيات المؤتمرات العالمية، مؤكدة أن الإنسان قام بتغيير النظم البيئية خلال الخمسين عاما الماضية، ليفي بالتزايد السريع والواسع للطلب على الموارد البيئية، هذا الطلب الذي سيستمر ما لم يتدارك الإنسان سلوكه الخاطئ ويعدل فيه.

من هنا كانت الحاجة إلى الاعتماد على إستراتيجية التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة، هذه الإستراتيجية التي تلخص رؤية تربوية، تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني الاقتصادي، والتقاليد الثقافية، واستدامة الموارد الطبيعة البيئية، لتزويد الإنسان بالمعرفة والمهارة للتعلم المستمر، لمساعدته في إيجاد حلول جديدة لقضاياه البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل جعل العالم صالحا لمعيشة هذا الجيل والأجيال القادمة، وتفعيل الاستدامة والعمل على أن تكون غاية وليست توعية ونظريات فقط، خاصة وسط الجدل المستمر حول المقصود بالتنمية المستدامة؟ وبالتحديد كيف تستعمل إستراتيجية التربية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟ وهذا ما توضحه هذه الورقة.

أولا: التنمية المستدامة

حينما نتحدث عن التنمية المستدامة Sustainable development، فالأمر يتعلق بعملية تغيير، حيث يحوي استغلال الموارد البيئية وصياغتها وتوجيه الاستثمارات، وتكيف التنمية والتطور المؤسساتي، على نحو يضمن لأجيال المستقبل الحصول على إرث هو بيئة تساوي على الأقل في نوعها تلك التي حصلت عليها الأجيال السابقة، ويحول دون تدهورها أو انحسارها[1]. مع الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة، مع العمل على وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية النابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار، معتمدة على فلسفة تغطي فيها:

- حق الحياة بمستوى لائق في إطار تنمية حقيقية لإنسان الحاضر والمستقبل.

- ليس من حق الإنسان في المجتمع استنزاف الموارد المجتمعية لصالح التنمية في الحاضر، لتحقيق التوازن البيئي واستمرار التنمية في المستقبل.

- يجب التركيز على التنمية البشرية في المجتمع، كمدخل أساسي وضروري لإحداث التنمية المستدامة، من منطلق أن الإنسان هو أهم موارد المجتمع وثرواته، وهو القادر على تنظيم استخدامات الموارد البيئية وتنميتها في الحاضر والمستقبل[2].

فالتنمية المستدامة ليست حركة بيئية فقط، لكنها حركة مجتمع كما يعتقد "مورين هارث"؛ لما أحدثته من فكر جديد في الأدبيات التنموية ، إذ أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، عند صياغتها للمرة الأولى في تقرير مستقبلنا المشترك"Our Common future" الذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة UN commission for Environnement and development برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة "غروهارلم برونتلاند" Brunatland report عام 1987، لتصبح التنمية المستدامة

علامة خاصة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي، كعملية تفي باحتياجات الجيل الحاضر، دون أن تقلل من قدرة الأجيال القادمة على أن تفي بحاجاتها[3]. وللبدء بتنفيذ هذا المفهوم على أرض الواقع نحتاج إلى معايير وتصورات تتوافق وواقع المجتمعات، وذلك من خلال توضيح مجموعة من مبادئ التنمية المستدامة، لعل أبرزها ما يلي:

- التنمية الحالية يجب أن لا تغفل حاجات التنمية والبيئة للحاضر وللأجيال القادمة، وخاصة لأن الناس مؤهلون ويستحقون حياة صحية، وتنمية تشكل تناغما مع الطبيعة باستمرار مصادرها، دون إحداث الخلل البيئي غير المبرر، مع محاربة الفقر وتقليل التباين في مستويات المعيشة في مختلف بقاع العالم.

- على المجتمعات إتباع المنحى الوقائي لحماية البيئة، وتطور قوانين عالمية تُلزم المسبب للضرر بدفع التعويض للأضرار الممكن تجنبها.

- العمل على تقليل واستبعاد الأنماط غير المستدامة من أشكال الإنتاج والاستهلاك.

- تحتاج التنمية المستدامة إلى الفهم العلمي المعمق للمشكلات البيئية، واستثمار الإبداعات والطاقات والمعرفة والحماس لدى الشباب، وتفعيل دور المرأة، ومشاركة المواطنين

- إن السلام والتنمية وحماية البيئة يتوقف كل منها على الآخر، ولا يمكن تجزئتها أو فصلها[4].

كما يُعتقد أن أحد المكونات الهامة للتنمية المستدامة في الأمد القصير، تتجلى في شكل الجهود المبذولة لتحديد وتدعيم استراتيجيات تنمية المكسب المزدوج، القادر على توفير الشروط لدعم شامل (عام وخاص)، وسياسي واسع، من السياسات التي توضع لمجرد كبح التنمية، إلى جانب الفائدة الفورية، حينما يكون في حالة صراع مع المتغيرات التي تحدث في التكنولوجيا والنظام الاقتصادي

والتفكير والسلوك، وهذه الإستراتيجية هي التي تعمل على تحقيق كل من أهداف التنمية إلى جانب أهداف البيئة[5]. وبهذا تتحقق التنمية المستدامة المطلوبة، والتي تسعى لتقدم جميع البشر وعلى امتداد المستقبل البعيد، أي أنها ليست هدفا للدول النامية فقط، وإنما للدول الصناعية أيضا، تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها، مع مراعاة مستويات الاستهلاك، الشيء الذي يتطلب انتشار القيم التي تشجع على ذلك ولا يتجاوز حدود الممكن بيئيا، ضمن نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية، مما يعني تنظيم التفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئية، والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية التي تُبقي على القاعدة البيئية في حالة توازن مستدام[6]، ويمكن ترتيب هذه المتطلبات حسب أولويتها وأهميتها على النحو التالي:

- استخدام الموارد الطبيعية المتجددة على أسس إنتاجية مستدامة، ضمن أطراف اقتصادية واجتماعية وثقافية تواكب روح العصر.

- استهلاك الموارد غير المتجددة بمعدلات لا تتجاوز معدلات استحداث مصادر طبيعية صناعية بديلة.

- العمل على تجاوز كفاية التطوير الثقافي وفاعليته بمعدل زيادة المدخلات (الإنفاق) بما لا يتعارض مع الجانب البيئي لمفهوم الاستدامة ويقبله المجتمع.

- إدخال مفهوم اهتلاك رصيد الأصول الثانية للموارد المتجددة في حسابات الناتج القومي، ذلك الاهتلاك الذي يقابل معدل تآكل الجانبين الكمي والكيفي لهذه الموارد[7].

وتأسيسا عما سبق نستخلص مجموعة من السمات تميز التنمية المستدامة عن التنمية بمفهومها التقليدي، وهي:

- تنمية طويلة المدى، تعتمد على البعد الزمني وعلى تقديرات إمكانات الحاضر والتخطيط المستقبلي، للتنبؤ بالاحتياجات والمتغيرات على المدى البعيد في جميع المجالات.

- تنمية تلبي في المقام الأول احتياجات الأساسية للفقراء، وكل ما يتصل بتحقيق نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، لضمان الحياة وسلامة البيئة.

- تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعة في المحيط الحيوي أو تلويثها [8] .

- تنمية تتطلب نظما إنتاجية من نوع جديد، بما في ذلك الاختيارات التكنولوجية واتجاهات الاستثمارات والإدارة البيئية السلمية للأزمة، بما يحافظ على النظم البيئية.

- تنمية تضمن التنمية البشرية والحفاظ على القيم الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار، والإبقاء على الخصوصية الحضارية للفرد والمجتمع، كنسق متكامل في إطار التربية البيئية.

ويمكن القول في النهاية أنها تنمية متكاملة وشاملة ومتوازنة ومتواصلة، لا تنخفض فيها المنافع والاستهلاك، وتكون فيها الموارد بشكل يحفظ حاجات المستقبل، ولا تنخفض فيها أسهم رأس المال الطبيعي، وتكون فيها إدارة الموارد بشكل يحافظ على نتاج خدمات هذه الموارد، وتلبي بأقل تقدير شروط استقرار النظام الرئيسي ومرونته بمرور الزمن، مما يجعلها تعمل بتناغم[9]. ولكي تتحقق هذه التنمية المستدامة يجب أن تكون هناك تغيرات في السلوكيات والإجراءات المؤسساتية، فضلا عن القوانين وعلى كل المستويات. ولقد لوحظ أن التغيرات في القوانين لوحدها لا تكون كافية لحماية المصالح المشتركة بدليل أن أول تشريع بيئي صدر عام 1906 من قبل ملك انكلترا "إدوارد1" خاص بالهواء، يقضي بمنع حرق الفحم. ورغم هذا فقد زادت عملية حرق الفحم وتلوث الهواء أكثر

وأكثر[10]، مما يستدعي حماية أكبر تتطلب تنوير أفراد المجتمع، وتربيتهم بيئيا للمشاركة في القرارات حول البيئة والموارد. وهذا ما يمكن تسميته بالحاجة إلى إستراتيجية تنموية مستدامة.

ثانيا: الحاجة إلي إستراتجية لتحقيق التنمية المستدامة

إن المتتبع لتاريخ البيئة يلاحظ أنها تعرضت إلى أزمات متتالية، بعضها طبيعي وبعضها الآخر يحمل بصمات إنسان اليوم، الذي يمارس اعتداءات كثيرة، تفوق من حيث طبيعتها ونطاقها ما كانت تمارسه منها الأجيال السابقة. وتلك إشكالية جديدة كل الجدة، تفرض نفسها على هذا الجيل، فآباؤنا كما يقول" ألان تورين" لم تكن لديهم سوى قدرة محدودة على التأثير في عالم كانوا يرونه بلا حدود، فقد أوجد الإنسان بما أحرزه من تقنية وأدوات الإنتاج المتطورة ومختلف جهود التنمية..الخ[11]، آثار لا ضابط لها، ونمو هائل يستهدف زيادة المكاسب إلى أقصى الحدود، ويرتكز على تخطيط جزئي وقصير الأجل، يكون محدود القدرة على المحافظة على التوازن الطبيعي للأنظمة البيئية، نتيجة للاستنزاف السريع لبعض الموارد، وزيادة مختلف أنواع التلوث وغيرها من مسببات تدهور البيئة، والمشكلات البيئية الناتجة عن التصميم غير الرشيد لبرامج التنمية.

الأمر الذي يؤكده تقرير لجنة الجنوب بقوله: أن الدمار الذي لحق بالبيئة حتى الآن، إنما سببه بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية في الشمال، ومن جهة أخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة في الجنوب، لا يتأتى من التنمية فيها بل من الافتقار إليها. فالفقر هو في صلب التردي البيئي في الأقطار الفقيرة، حيث تؤدي ضرورات البقاء والافتقار إلى التنمية، إلى اللجوء كرد إلى استخدام غير عقلاني للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى، وتعتبر هذه الأفعال وهذا الإهمال الذي يسبب أخطار جسيمة للبيئة ويضع حياة الإنسان على المحك، جرائم بيئية ترتكب ضد البيئة التي تشمل جميع أنواع النباتات والحيوانات، وجرائم ضد العناصر غير الحية للبيئة بما في ذلك الطقس والتربة [13] .

هذه المشكلات البيئية التي لا تقتصر على بلد دون آخر، لا فرق في ذلك بين البلدان الصناعية والنامية، وإن كانت هذه المشكلات قد بدأت بالظهور في مجتمعات الإنتاج، لإشباع احتياجاتها المسارعة التطور، والتي ارتبطت بارتقاء استغلال الإنسان لشتى إمكانيات البيئة وطاقاتها، وتحويلها بالشكل الذي يتناسب إلى تطلعاته في حياته المعاصرة، حتى أصبحت غير قادرة على حفظ توازنها الطبيعي والاجتماعي والثقافي [14] ، إذ أصبح ما نسميه اليوم علما، لم يعد تلك الحكمة والمعرفة اللتين يتحدد بهما مجموع علاقاتنا بالطبيعة نموذج الحضارة، أنه ليس العلم وإنما العلم الغربي:العلم الذي يستهدف تحويل الطبيعة بقصد تملكها ولاستبدالها ببيئة مصطنعة. العلم الذي يعمل محركا للنمو، من خلال المعالجة الفكرية والتقنية للأشياء والأشخاص، كما يقول **روجيه غارودي،** ويؤكده أشد المفكرين تشاؤما بقوله: اذ كان القرن التاسع عشر قد قتل الإله، وقتل القرن العشرين الإنسان، فقد بقي على القرن الحادي والعشرين أن يقتل الطبيعة [15] .

وكأننا نعيش اليوم في نهاية حقبة الحضارة، ونكاد ندخل في حقبة ما بعد الحضارة على حد قول كينث بولدنج، بدليل تزايد مشكلات التلوث البيئي والتشويه، واستنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وارتفاع درجة الحرارة نتيجة تآكل طبقة الأزون، واستنزاف طبقات المياه الجوفية باستمرار، وانقراض العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية [16] خاصة في دول العالم النامية، التي تواجه في مجال البيئة مشكلات تؤدي للتخلف، ومشكلات تنشأ عن ضعف السيطرة على التنمية، ذلك أن ظروف المعيشة السيئة، سواء من الناحية الغذائية أو الصحية وضعف إنتاجية العمل البشري بسبب المرض وسوء التغذية والفقر، وانحصار الغابات وتناقص خصوبة التربة...إن هي جميعا ترتبط غالبا بعدم كفاءة وكفاية التنمية.. [17] ، وهو نوع من التدهور البيئي في هذه الدول.

مما جعل من هذه المجتمعات شيء معادلا للوحدات الحياتية الطبيعية، أو الموجودة في مجتمعات الحيوان.. التي ستبقى الدول المتقدمة تستغلها، وفق مبدأ

داروين القائل بصراع البقاء وبقاء الأقوى والأنسب الذي سيبرهن صحته، إذ لم يحقق الضمير الإنساني تقدما مناظرا لأساليب الحياة الاجتماعية المغايرة أو خيارات اقتصادية أخرى. ذلك لأن حماية البيئة في هذه المجتمعات، تتطلب تحقيق التنمية كشرط أساسي لازم لها، وخاصة لتلبية الاحتياجات الأساسية، لأشد الناس فقرا في الدول النامية التي قطعت أشواطا من التخلف والتبعية، للنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، القائمة على إيديولوجيات القرن التاسع عشر، الرأسمالية الليبرالية المركزية والاشتراكية التي تتخلل أساليبها في التفكير والتعرف والاستجابة، التي تتحرك معها بنفس درجة اللاوعي التي تتحرك بها في الهواء الذي نتنفسه. لأنه ينبغي تغيير جهود التنمية في العالم التي لم تعد محل الثقة عند الفقراء، بالنظر إلى أنها ليست سوى أداة تدعم موارد العقل البشري، أداة تستخدم للخير تارة وللشر تارة، وهذا لتغير الاتجاه في المسار المتعرج، والمضطرب دائما لتاريخ الحاضر والمستقبل، وسوف يتعين تغيير العالم الذي غير.

فالأزمة البيئية الحالية هي أولا وقبل كل شيء، دعوة إلى التروي والتأمل، فلئن كانت الأديولوجيا تعيش الإنسان صدمة المستقبل في الوقت الحاضر، فهي تزيد بعض مسارات هذا المستقبل وضوحا، فهي تترك للإنسان حرية الاختيار، فهي تطرح المشكلات البيئية وعلى الإنسان أن يحلها. فالتغيرات العميقة التي طرأت على البيئة المادية والثقافية في أقل من قرن، تواجه البشر اليوم بأوضاع جديدة تضطرهم إلى الاستجابة باتخاذ مواقف جديدة، وإتيان تصرفات جديدة،[18] لحصر مشكلات البيئية ومنع انتشارها، وفق رؤية تركيبية تطورية وديناميكية، تنمي في العقلية الجماعية والفردية نهج التغيير، وفق مبدأ أخلاقي يحض بقبول الجميع، ويسهم في إتحاد لغة مشتركة، وقيم وفهم متبادل للمفاهيم والحقائق البيئية، وتزويد الناس داخل وخارج المدارس، بالمعارف والمهارات والمواقف الكلية لتحسين الوضع الراهن، ولتنمية الوعي البيئي الهادف الذي يحل محل التصرفات المبرمجة اللاواعية، واستخلاص بضعة أهداف جوهرية من الناحية البيئية، تحل محل النمط الإنمائي الكمي، وأنماط التنمية الاستهلاكية التي لا تهتم إلا

بالجوانب المادية للحياة، وتفعيل الجوانب الروحية لدى مجتمعاتها، لتحقيق الأصول تحت بدايات الطبيعة، مع إعادة النظر في العلاقات المعقدة والدقيقة بين الإنسان وبيئته، وباستخدام موارد الأرض بطريقة يمكن معها أن تنتقل إلى أناس لن يشهد العالم مولدهم بعد. وهذا الإحساس بالمسؤولية اتجاه الأجيال المقبلة، يمثل جانب بالغ الأهمية من الوعي بالمشكلات البيئية، التي تحتاج إلى وقت طويل، لتتشكل وتتبلور وتتخللها عملية نضج، وأنسنة شخصية أجيال الحاضر، لتشترك في نظام العلاقات المتبادلة المعقدة، وتتضامن مع بيئتها، وتتحمل كامل المسؤوليات التي تلقيها عليها قدرة لا تكاد تكون لها حدود، للتأثير في طبيعة يدرك اليوم حدود مواردها، ولتصنع سلوك ويتكون فيها في الوقت نفسه مستقبل المجتمع. لأنه بتكون الفرد يتطو المجتمع، وبتكون أجيال الحاضر تتطور أجيال المستقبل.

ذلك أن المستقبل لن يكون امتدادا للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، القائمة على إيديولوجيات القرن التاسع عشر، إذ يتعين على مجتمع المستقبل، أن يحد من السلطة المطلقة للاقتصاد والتكنولوجيا وجهود التنمية، نظرا إلى أنها تهدد بالهبوط بالإنسان إلى مستوى المنتج – المستهلك السلبي. وذلك لصالح البيئة والأخلاق، وعالم الثقافة والتربية البيئية والبعد الروحي، لإضفاء نوعية حقيقية على الحياة، إذ يطرح البديل بوضوح "فليب سان مارك" عندما يكتب: ها نحن مضطرون إلى خيارات، سوف تلزم أمدا طويلا مفهوما عن الإنسان وعن مصير العالم، فهل سنفضل اقتصاد التملك أم اقتصاد التفتح؟، وهل سنبحث عن المزيد الذي يزيد من السلع، أم عن الأفضل الذي يحسن الإطار الاجتماعي والمادي للحياة؟. أم عن الإثراء و المجاوزة ؟. هل سنبرهن على ضعف الإنسان أم على عظمته؟، هي تساؤلات عن المستقبل، والأزمة البيئية التي تترك للإنسان حرية الاختيار، وهي تطرح المشكلات وعلى الإنسان أن يحلها. هذه القدرة على الاختيار التي ينفرد بها الإنسان والتي تمثل انفتاح الحرية، وتشير لتغيير الاتجاه في المسار المتعرج والمضطرب، للبيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الذي ينتج من الإرادة الإنسانية [19] .

ويحاول أن يدفع ضررها، ويتجاوز أزمتها ومشاكلها بالتغلب عليها بتنمية الوعي وتغيير المعتقدات الثقافية والسيطرة على العلم والتقنية[20] ، وأن يحتفظ بالتوازن في أوضاع يعوزها التوازن، واكتشاف ما في نفس البشرية من خير، كما يقول سقراط: "أعرف نفسك بنفسك"، ولتحقيق حرية التفكير وصفاء النفس، الذي تحمله تقاليدنا التربوية وديننا الإسلامي، وتنقص لدى مجتمعات الاستهلاك، التي لا تهتم إلا بالجوانب المادية للحياة.

ولن يكون لهذا فائدة ومعنى، ما لم ينهض على أساس مبدأ أخلاقي، يحض بقبول الجميع، وتنمية سلوك الأفراد بما يتماشى وأهمية المصادر الطبيعية، وغيرها من مقومات البيئة في حياتهم، ولا يكون ذلك عن طريق القوانين والتشريعات، ولا النواحي العلمية والتكنولوجية وحدها، وإنما هي مسألة تربية بالدرجة الأولى، لأن الكثير من الدول حاولت مواجهة الأخطار الناجمة عن التلوث ومشكلة التصحر وغيرها من المشكلات البيئية باللجوء إلى الإجراءات التشريعية، وإصدار القوانين دون مساندة المناخ القوي من الرأي العام، فكانت النتائج مخيبة للآمال، لأن إصدار القوانين لا يعني التحكم آليا في الموقف، ولا يتم تهيئة هذا المناخ إلا بتحسين تنشئة الإنسان الذي يعتبر الوسيلة والغاية في آن، ومن ثم فإن تربيته تربية بيئية سليمة تصبح أمرا ضروريا وملحا، بل وحتميا في مراحل التعليم المختلفة، [21] ، و في الكثير من المناهج الدراسية التي تستوعب قضايا البيئة في نسيج المواد التعليمية، و في مختلف المراحل الدراسية التي بدأت تلتفت إلى مشكلات البيئة، وتستوعبها في المقررات الدراسية المختلفة، على أساس الاقتناع بأن التربية البيئية في إطار الأنظمة التربوية المدرسية، تساعد على فهم أفضل للجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للحياة... وهذا ما أخذت به الجزائر في برامجها التعليمية للمستويات الدراسية المختلفة، بالتوازي مع تشجيع ظهور جمعيات بيئية للمجتمع المدني.

ثالثا:التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة

رفعت اليونسكو شعار التعليم البيئي للجميع، لتفعيل التربية البيئية، كعملية منظمة لتنمية الإدراك والسلوك والمهارات، والمفاهيم والقيم التي تؤدي إلى التعامل مع البيئة ومواردها بطريقة إيجابية[22] حيث تسعى النظم التربوية لتنميتها لدى الأفراد، وإدراجها ضمن مناهج التعليم النظامي وغير النظامي، المعد لتنشئة الجيل في مرحلة معينة من عمره، وفق خطة مرسومة لتحقيق أهداف منشودة ضمن سياسة تربوية مخططة مسبقا، كاستجابة للاعتبارات الإيكولوجية، التي أبرزها المنادون بصون البيئة منذ عقد السبعينات من القرن الماضي[23]، محددين أربعة أمور مفروضة لبدء العمل بالتربية البيئية من أجل التنمية المستدامة، هي :

- تحسين التربية الأساسية.
- إعادة تشكيل وتوجيه التربية الحالية لإظهار وإبراز التنمية المستدامة.
- تنمية الفهم والوعي العام بالتنمية المستدامة.
- التدريب.

وذلك لأن للتربية البيئية تأثير مباشر في خطط الاستدامة من خلال ثلاث حقول، وهي:

1- **التنفيذ** والإنجاز: إن المواطن المثقف والمتعلم حيوي في تنفيذ التنمية المستدامة، وفي الواقع فإن خطط الاستدامة الوطنية يمكن أن تُحفز أو تحدّ من نموها مستوى الثقافة والتعلم للمواطنين، فالأمم ذات النسب المرتفعة من غير المثقفين ومن القوي العاملة غير المدربة لديها خيارات نمو محدودة جدا، وسوف تجبر هذه الأمم على شراء مصادر الطاقة والبضائع المصنعة من السوق العالمي وبالعملة الصعبة كذلك.

2- **صناعة القرار:** إن القرارات المجتمعية الجيدة التي ستؤثر في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي تعتمد كذلك على المواطنين المتعلمين، وكذا فرص التطور،

وخاصة سياسة التحضر وتحسين البيئة فهي تتسع مع زيادة التعليم وانتشاره؛ كما أن المواطنين المتعلمين يمكنهم حماية مجتمعاتهم من خلال تحليل التقارير والبيانات التي تتعلق بقضايا مجتمعاتهم، مما يساعد في إعادة تشكيل وبناء الاستجابة المناسبة لهذه المجتمعات.

3- **نوعية الحياة: إن** التعليم مركزي وأساسي في تحسين نوعية الحياة، وذلك من خلال رفع المستوى الاقتصادي للعائلات، وتحسين ظروف الحياة وخفض معدلات وفيات المواليد، كما يساهم في رفع معدلات الالتحاق والانخراط في التعليم للأجيال اللاحقة، مما يعمل على زيادة فرص حصول الأجيال القادمة على رفاه اقتصادي واجتماعي على المستويين الفردي والوطني[24].

و لا يمكن أن يتحقق هذا دون إدماج التربية البيئية في مراحل التعليم المختلفة، من أجل تربية الإنسان تربية بيئية سليمة وراشدة، تثري معارفه و تشحذ مهاراته، وتجعل أهدافها تبصر أجيال الحاضر والمستقبل وفق إمكانيات البيئة ودرجة تحملها، لتطبيق الفكر الإنساني حتى يمكن إكسابهم اتجاهات موجهة شأنها المحافظة على مستوى تحمل البيئة للإنسان. وإعداد الإنسان المتفهم لبيئته والمدرك لظروفها، والواعي لما يواجهه من مشكلات وما يتهددها من أخطار، والقادر على المساهمة الإيجابية في التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الأخطار، وفق قيم اجتماعية وضوابط للسلوك الذي يحسن ظروف هذه البيئة، على نحو أفضل بوازع من داخل الإنسان، ويعمل على تنفيذه بتوعية منه لاعن قصر وكراهية، وذلك بتربية الإنسان الذي يمكنه الإطلاع لحماية التشريعات والقوانين، وتنفيذها وتطويرها التي تستهدف حماية البيئة والمحافظة عليها، بما يحقق الأغراض المرجوة منها على نحو أكثر فاعلية، ولتحسين رسم السياسات ووضع الخطط واستخدام علم التكنولوجية، بما يحفظ البيئة سلامتها ويحميها من التلف. لأنه من غير المعقول أن نخطط للإفادة من مواردها الطبيعية، دون أن يصحب ذلك تخطيط اجتماعي وإعداد ثقافي وتوجيه خلقي للناس أنفسهم، وهم الذين عمل التخطيط العلمي

والتكنولوجي من أجلهم، فعلى الأجيال المقبلة إذن أن تتلقى في أثناء تعليمها ما يجعلها تعين الأخطار التي يمكن أن تصيب البيئة، وتعرف وسائل حمايتها لتقوم في مستقبل حياتها على المحافظة على البيئة، لما يتضمن الإبقاء على الحياة بصورة سليمة على سطح الأرض [25].

ولا يقتصر دور وأهمية التربية البيئية على تدريس المعلومات والمعارف عن بعض المشكلات البيئية، كالتلوث وتدهور المحيط الحيوي واستنزاف الموارد، ولكنها تواجه طموحا أكثر من ذلك، يتمثل في إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، الكامنة في جذور المشكلات البيئية، وتنمية القيم الأخلاقية التي تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، والتي لا تتأتي إلا بالممارسة الميدانية ليتعلموا مبادئ الإيكولوجية في الواقع[26]، والعمل على التركيز على أوضاع البيئة الحالية والمحتملة، مع مراعاة الإطار التاريخي لهذه الأوضاع، والربط بين الحدث البيئي ومعرفته البيئية، لتبيان المهارات الكفيلة لحل مشكلاتها، وتوضيح القيم المتعلقة بها، والربط بين النظرية والتطبيق. بحيث يكون ما يقال أو ما يدرس قريبا من الواقع، واشتراك أفراد المجتمع فيما يحدث من تخطيط أو تنفيذ برامج البيئة، لأن الإنسان يتعلم من بيئته التي يعيش فيها، أشياء كثيرة، تكون مشاعره و استجاباته المختلفة سواء كانت سلبية أو إيجابية، وبذلك يعدل من استجاباته للمواقف التي يتعرض لها، كما يؤكد على ذلك علماء النفس الاجتماعي. كما أنه يكتسب في حياته مزيدا من الاتجاهات التي تنمو كلما اتسعت نشاطاته، وتعددت علاقاته أو مجال إدراكه؛ وتظل هذه الاتجاهات تدعم إلى أن تصبح قاعدة منظمة مدونة. لأن المشكلة يحددها الذين يتأثرون بها مباشرة ويعانون منها، كما يقول فيري ferrys ويؤكد على ذلك إبن خلدون بزعمه أن النحل المعايشة تؤثر في تكوين الطبائع والصفات الاجتماعية والثقافية [27].

ولهذا يتوجب على التربية البيئية في مدارسنا أن تتخير من عناصر البيئة، أشدها التصاقا بحياة التلاميذ، وأكثرها تأثيرا فيهم، وتناسبا مع مستوى نضجهم، كما ينبغي أن تعمل التربية البيئية على توسيع دائرة البيئة خاصة المحلية أمام التلاميذ، بهدف اكتشاف استعداداتهم وتنمية قدراتهم واتساع دائرة خبرتهم وتجاربهم. على أنه ينبغي أن تتم هذه العملية بحكمة وتدرج، وعلى أساس علمي وتخطيط مسبوق، بإدراك سمات البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، للوصول إلى التعامل الحكيم مع البيئة والاستغلال الراشد لمواردها، لما يستهدف المحافظة على الموارد من النفاذ لأطول وقت مستطاع، لتلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الناس فقرا، وكذلك الاحتفاظ بها في حالة تسمح باستمرارها واستخدامها لمنفعة أكبر عدد ممكن.

لأن التربية البيئية تتميز بطابع الاستمرارية والتطلع إلى المستقبل، ولأن عظمة الإنسان لا تكمن فقط في المحافظة على البيئة الطبيعية، أو إيجاد وعي وطني بأهمية البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكن في حرصه على تعلم أساليب الإنتاج والبناء، دون أن يهدم دعائم الحياة المستقبلية، كما يقول "ويليام دين هويلز"[28]، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة. لذلك تعتبر التربية البيئية إستراتيجية حتمية وضرورية، تسعى لتطوير القدرات البيئية في مجال التعليم والتوعية والاتصال البيئي، بهدف الحفاظ على عناصر البيئة والتعامل معها بعقلانية، لتحقيق تنمية مستدامة تسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطن والرفاه للأجيال، ولهذه الإستراتيجية ما يبررها من أسباب:

- التربية البيئية تساعد الناس على إدراك المشكلات البيئية، التي تتصف بالتعقيد لتعدد مسبباتها وتحويلية آثارها، واختلاف مواقع حدوثها وتعدد الجهات التي تتعامل معها، لذا فإن هناك حاجة لسبق كافة الجهود التربوية والإعلامية ،والتثقيفية والوسائل الكفيلة لحل هذه المشكلات، والعمل على منع ظهور مشكلات جديدة، مما يتطلب الحاجة إلى تطوير أخلاقيات بيئية لدى المواطن، وتجعله قادر على الانسجام مع البيئة لتستمر مدى حياته، وتشمل برامج التعليم

والتدريب والإعلام والتوعية، وهو الدور الذي تقوم به التربية البيئية لصيانة البيئة، وتوفير معيشة كريمة وبيئة نظيفة ولتنمية مواردها .

- تهتم التربية البيئية بجميع نواحي البيئة، كالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجمالية، ولا تختصر على الجوانب البيولوجية، لأن المشكلات البيئة القائمة هي نتاج لأنشطة الإنسان والمؤسسات العامة والخاصة. كما أنها تتصف بصفة محلية وبطابع عالمي، لذا فإن التربية البيئية تهدف إلى تعاون الجهود المحلية والعالمية، والتصدي للمشكلات البيئية الحاصلة والمتوقعة.
- تقوم بتعديل مواقف الأفراد من البيئة، وترسيخ طرق ومناهج فكرية ومعارف جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة، وتقييم الأثر البيئي، والمحافظة على مصادر الطبيعة المختلفة، والتفاهم الدولي والسلم العالمي، والمحافظة على النوع الاجتماعي عند إعداد إستراتيجيات البيئة وتكوين الاتجاهات والقيم نحو حماية البيئة، واكتساب سلوك إيجابي تجاه المشكلات التي تنجم عن تفاعل الإنسان معها، مما يتطلب وعيا بيئيا تربويا، لذلك يجب تطوير الوعي البيئي عند المواطن والتلميذ في التعامل مع البيئة، ببرامج هادفة تحكمه وترشده[29].

ولن تتحقق هذه التوجهات والأسس في تعديل السلوك والاتجاه نحو البيئة، ما لم يتبعه اهتمام من قبل متخذي القرارات البيئة اللازمة لحل المشكلات، ضمن منهج متكامل بين العلم والإيمان، كما يدل عليه التوجه العقلاني للتعامل الإيجابي مع البيئة، الذي يستند على المنهج العلمي في الفكر، و ينطلق من مقدمات صحيحة للوصول إلى نتائج صحيحة، بهدف تفسير الظاهرة، ومن ثم توظيف التعميمات من أجل التنبؤ لما سيحدث للمستقبل، مع محاولة ضبط المتغيرات البيئية والسلوك الإنساني، والتحكم في العوامل الأساسية التي تسبب المشاكل البيئية..لاستمرار التفكير بالمسؤولية الكاملة نحو البيئة واكتشاف الواقع، والوصول إلى الحقائق العلمية بتأسيس ثقافة تربوية بيئية عقلانية، وإرساء الثورة العلمية والتقنية في جميع مجالات الحياة بوصفها تطبيقا للعلم في مجال الحياة، وتوفير مقومات تطويرها وتكييفها لمطالب التنمية المستدامة.

ويبدو جليا أن هـذه الأسـس أو التوجهـات في إسـتراتجية التربيـة البيئيـة، لا تتعارض مع الاتجاهات الندية التي تنادي بعلاقة انسـجام بـين الإنسـان والطبيعـة، واستثمارها في حدود قدرتها على التجدد والعطاء. إلا أنها لا تتفق مع الاتجاهـات الحتمية القائلة بأن على الإنسان أن يخضع للطبيعة لأنها أقـوى منـه، كمـا أن هـذه الأسس والتوجهات تختلف مع الاتجاهات الإمكانية التي تؤمن بقدرة الإنسان على إخضـاع الطبيعـة لإرادتـه [30]. لتشـكل بـذلك تلـك الأسـس والتوجهـات إطـارا مرجعيا عاما للتربية البيئية، لفهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

إن مثل هذه الأسباب التي قامت عليها إستراتجية التربيـة البيئيـة، تؤكـد علـى مجموعة من الأسس لا تخرج عن نظرة الإسـلام وأصـوله ومبادئـه، وتأكيـده علـى مكانة الإنسان في نظام الوجود، وتأكيد تربيتـه وتنشـئته مـن جميـع جوانبـه بصـورة متوازنة، توفق بين مطالب الـروح والجسـد، وبـين حاجاتـه الحاضـرة والمسـتقبلية. بالاعتماد ذاتيا على القيم الروحية والإيمانية التي تجعله علـى معرفـة مسـؤولة تجـاه البيئة وعلى ضميره البيئي، والاضطلاع على مهام عمله تجاه البيئـة، محققـا العدالـة بينه وبين البيئة ومجتمعه في الحاضر والمستقبل. وتجـاوز كـل مـا هـو ضـيق وأنـاني ليبتعد بذلك على الحلقات الأدنى من السـلم الحيـواني، ليبـدأ التوجـه الأخلاقـي عندما يتوحد الإنسان مع الطبيعة، ويقوى من خلال تربيـة ضـمير الإنسـان الـذي يؤثر على سلوك الفرد والجماعة المرتبط باحترام البيئة، وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان بباقي مكونات النظام البيئي، ويكون منبعها ومصدرها.

وعموما فإن هذا هو ما تحاول إستراتجية التربية البيئية تأسيسه في برامج التعليم النظامي، وتطعيم مناهج المقررات الدراسية للمواد التعليمية المختلفة، وفي مراحل التعليم ومستوياته كافة، إلى جانب التعليم غير النظامي لتكوين وعي بيئي لا شعوري لدى الإنسان، ينبع من ذاته بصورة عفوية تلقائية، إذ تتحول اهتماماته بالبيئة من مجرد رغبة إلى سلوك فطري وعادة، كالمأكل والمشرب والملبس، وأن تكون البيئة هي مصدر تعلم وتعليم[31].

الخاتمة

تعتبر التربية البيئية هي الحل في مواجهة المشكلات البيئية وحماية البيئة في الحاضر والمستقبل، لما تحدثه من تغيير في سلوك واتجاهات الأفراد، بعد تزويدهم بالمعرفة والمهارة للتعلم المستمر، الذي يكون وثيق الصلة بالاستدامة، وذلك لمساعدتهم لإيجاد حلول جديدة لقضاياهم البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ساعية لجعل العالم صالحا لمعيشة هذا الجيل والأجيال القادمة. فقط لابد أن يتم استعمالها بالحكمة والتقنين، ومزيد من الجهود الفعلية والميدانية المتعاونة من جميع الأطراف، لتنمية الاتجاهات الحقيقية واكتساب المعارف ومناقشة إطار محتوى التعليم، والتأكيد من قابلية تعلم المحتوى والتكيف والتطويع، ووضع ترتيبات تركيبية ومؤسسية، والتوصل إلى إيجاد أساس فلسفي معقول يؤطر نموذجا للتربية البيئية والمتضمن في برامج التعليم السائد، ونوع من الاتفاق حول غايات وأهداف التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة.

❖ الهوامش و المراجع

(1) فاروق فارس: **التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد الخامس عشر، دمشق، ،1999 ، ص14.

(2) طلعت مصطفى السروجي: **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2009 ، ص214.

(3) باتر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع –مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**–، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص185.

(4) روزالين ماكوين: **التعلم من أجل التنمية المستدامة حقيقة تعليمية**، ت، معفى أبو هولا، سلسلة منشورات برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة خاصة اللقاء التطبيقية لكلية العصبة الجامعية، الأردن، 2009، ص 11–12.

(5) موسشيت دوغلاس: مبادئ **التنمية المستدامة**:ت، بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،1997.ص ص42–43.

(6) أسامة الخولي: **مفهوم التنمية المستدامة**، مجلة التنمية والبيئة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة القاهرة ، العدد9 نوفمبر، 1999، ص ص44–46.

(7) محسن عبد الحميد توفيق وآخرون: **التنمية المتواصلة والبيئية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، تونس1992، ص ص13–14.

(8) إياد عاشور الطائي ومحسن عيد علي: **التربية البيئية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010، ص204.

(9) محمد ذنون محمد الشرابي: **تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة** –دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987–2003)، جزء من متطلبات شهادة الماجستير في اختصاص العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،2005، ص24–25.

(10) G.P.Aldern: **Mansa global ecologicalin**, Jolm Holden et al, (eds), population perspective, San Francisco, Freeman, Cooper and Co, 1973,p29.

(11) جان ماري بيلت: عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة،ت، السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، الكويت،العدد 22 أكتوبر 1979،ص13 .

(12) مهني محمد إبراهيم غنايم: **التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع**-سلسلة التربية وقضايا البيئة والوعي البيئي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص9.

(13) kbar valadbigi, shahab. Ghobadi: sustainable development and envirnmental challenges, european journal of social sciences-volume13, number4, 2010.p543.

(14) رشيد الحمد محمد و سعيد صبارينى: **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، العدد 22 أكتوبر 1979 ، ص174.

(15) جان ماري بيلت: مرجع سبق ذكره، ص104-122.

(16) مهني محمد إبراهيم غنايم: مرجع سبق ذكره ، ص12.

(17) سعيد محمد الحفار: **تنمية من أجل البقاء**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، قطر.904.

(18) جان ماري بيلت: مرجع سابق ،ص103،230،237.

(19) المرجع السابق، ص238،234.

(20) BRAIN HARVEY, John D Halett: Environment and Society, Mac-Milan Press Ltd, London, 1977, p82 .

(21) حسام محمد مازن: **التربية البيئية**- قراءات دراسات تطبيقات- دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 13 .

(22) زينب منصور حبيب: **المعجم البيئي**، أول معجم شامل لكل مصطلحات البيئة المتداولة في العالم وتعريفاتها، دار أسامة للنشر وللتوزيع، الأردن، عمان، 2004، ص 217.

(23) اليونسكو: **دراسة مسحية مقارنة حول دمج التربية البيئية للمناهج المدرسية**، العدد 17 من سلسلة التربية البيئة، الصادرة ضمن البرنامج الدولي للتربية البيئية المشتركة بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1989 .ص10.

(24) روزالين ماكوين: المرجع السابق، ص 14 .

(25) صبري الدمرداش: **التربية البيئية** -النموذج والتحقيق والتقويم- دار المعرفة، القاهرة،1988.ص58-60.

(26) عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك: **نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية**، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص55-56.

(27) رشاد أحمد عبد اللطيف:**البيئة والإنسان-منظور اجتماعي**- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص95 ،219،210.

(28) صبري الدمرداش: مرجع سبق ذكره، ص63-67.

(29) عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك: مرجع سبق ذكره، ص73- 74.

(30) صالح محمود وهيبي وإبتسام درويش العجمي:**التربية البيئية وآفاقها المستقبلية**، دار الفكر، دمشق سوريا، 2003، ص58.

(31) سعدون سلمان نجم الحلبوس:**الفلسفة التربوية البيئية**-دراسة في تطور الفكر التربوي البيئي منذ بدء التاريخ حتى الفكر الفلسفي المعاصر-منشورات ELGA،2002. ، ص134-144.